ظَاهِرَةُ التَّأويل في النَّحْوِ العَربيّ "دِرَاسَة وصْفِية تَحلِيلّة"

The Phenomenon of Interpretation in Arabic Grammar: A Descriptive Analytical Study

إعداد

د. بهِيّة بِنتُ مُحَمّد ماجِد الحِناوِيّ

Dr. Bahiya Muhammad Majid Al-Hennawi

تخصص النَّحْوِ والصَّرفِ وفِقْه اللُّغَة - جَامِعَة طَيبَّة

Doi: 10.21608/ajahs.2025.404409

استلام البحث ٢ / ١٠ / ٢٠٢٤

قبول البحث ٣١/ ١٠ / ٢٠٢٤

الحِناوِيّ، بهِيّة بِنتُ مُحَمَّد ماجِدٍ (٢٠٢٥). ظَاهِرَةُ التَّأويل في النَّحْوِ العَربيّ "دِرَاسَة وصْفِية تَحلِيلّة". ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩(٣٤)، ١٧١ – ٢٠٢.

http://ajahs.journals.ekb.eg

ظَاهِرَةُ التَّأويل في النَّحْوِ العَربيّ "دِرَاسَة وصْفِية تَحلِيلّة"

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة التأويل وأثره في النحو، والتعرف على الدلالات والمعاني التي يحتملها، وتسليط الضوء على أسبابه ووسائله في النحو العربي، ومدى اعتماده عند الكثير من النحاة القدماء لتقعيد لغة العرب، وكما كان داعمًا لعلماءِ اللغة والتفسير والأصول والفقه، وذلك لتفسير النصوص وانتقاء الأحكام، وله دور وظيفي في إعراب الجمل، وأَنَّ التَّأويل النحوي يجلي الغموض عن بعض النصوص التي تتميز بخفاء مفاهيمها، فهو يفسر المعاني والقواعد التي طرأ عليها غموض في المعنى، فتتعدد بذلك الدلالات التي يحتملها، وهذا التعدد يمنحهم التوفيق بين الشواهد والقواعد الأصول، ويمنحهم المزيد من الحرية والتصرف بالنص، وذلك لاتساع اللغة ومرونتها. فالتَّأويل يُصرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يذهب إليه موافقاً لقواعدهم التي فرضوها وذلك طلبًا للمواءمة والمواكبة بين الواقع اللُّغوي والقواعد النَّحوية، حتى صارت القواعد قانونًا يجب أن يحتكم إليه كل نص، فما وافق النحاة قُبل، وما خالفهم رُد، مما اضطرهم إلى اصطناع التَّأويل سبيلاً إلى التقنين وبذلك انتشرت تلك الظاهرة . واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقامتْ هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة، عرضتِ الباحثةُ في المقدمة أهمية دراسة التَّأويل موضحة معناه ومفهومه لغةً واصطلاحًا.

الكلمات المفتاحية: التَّأويل، النَّحو، التخريج، التوجيه، الاحتمال

Abstract:

The study aims to elucidate the phenomenon of interpretation (ta’wil) and its impact on Arabic grammar, exploring its meanings and implications, and highlighting its causes and methods within the framework of Arabic syntax. It also seeks to demonstrate the extent to which early grammarians relied on the interpretation (ta’wil) to codify the Arabic language, where it supported scholars in linguistics, exegesis, principles of jurisprudence, and Islamic law. The interpretation (ta’wil) was employed to interpret texts, derive rulings, and play a functional role in parsing sentences. Grammatical interpretation clarifies ambiguities in texts with elusive concepts by explaining the meanings and rules that have become unclear, thereby contributing to the multiplicity of meanings and interpretations. This allows grammarians to reconcile linguistic evidence with

ISSN : *2537-0421* eISSN : *2537-043X*

foundational grammatical rules, providing them with greater flexibility in interpreting texts due to the vastness and adaptability of the Arabic language. Through the interpretation (ta'wil), a term is shifted from its apparent meaning to an alternative one, provided the latter aligns with the grammatical rules estab.

Keywords: interpretation (ta'wil), grammar, deduction, explanation, ambiguity

مقدمة

أما بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصحابه، فإن من أحب الله تعالى أحب رسوله محمداً ﷺ ومن أحبَّ الرسول العربي أحبَّ العرب ومن أحبَّ العرب أحبَّ العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم والعرب ومن أحبَّ العربية عُنيَ بها وثابر عليها وصرف همَّته إليها ومن هداه الله للإسلام وشرح صدره للإيمان وآتاه حسن سريرة فيه اعتقد أن محمداً ﷺ خير الرسل والإسلام خير الملل والعرب خير الأمم والعربية خير اللغات والألسنة[١].

وكانت قريش، مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورِقَّة ألسنتها، إِذَا أتتهُم الوُفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع مَا تخيّروا من تِلْكَ اللغات إِلَى نَحائرهم وسَلائقهم الَّتِي طُبعوا عَلَيْهَا. فصاروا بذلك أفصح العرب[٢].

تعد اللغة العربية من أشرف اللغات الخالدة على الإطلاق، لها ثقافة واسعة، وحضارة عريقة، وهي لغة القرآن الكريم، يقول الله عز وجل بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ[٣] لذا فإنها تحتل مكانة كبيرة في قلوب ملايين المسلمين. ، كَان القُرآن الكَريم وَما يَزال نبْعًا صافِيًا يَرِدُهُ الْعلَماء مِن كُلِّ حَدَبٍ وصَوبٍ حِرصًا على الاستعَانة به، والاستفَادة منه، وكما يُعلم أنَّ النَّحو العَربي علم من العلوم العربية نشأ في أيدي رجاله بعدَ نزولِ القُرآنِ الكَرِيمِ.

نشأ النحو لصون اللسان العربي من اللحن والتحريف، فنزول القرآن الكريم من العوامل الأساسية لنشأة النحو حفظ الذِّهْن عن الخطَأ في فهمِ المعانِي، وحفظ اللغة من الفساد في استعمالها. ولم يقف النحاة آنذَاكَ بعِيدًا عن هذا المنهَلِ العذبِ بَل خَاضُوا

---

(١) عبد الملك بن محمد الثعالبي: فقه اللغة وأسرار العربية، تونس، دار المعاف،١٩٩٧، ص٥.

(٢) أحمد بن فارس بن زكريا: الصاحبي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ص٣٣-٣٤.

(٣) [الشعراء: ١٩٥]

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

لُجَجَ المعارف والعلوم، وقَطعوا الفيافي والقِفَارَ، وقصدُوا الأَعراب لِجمع شَوارِدِ اللُّغة وغَرَائبِهَا؛ للاستعانة بها في خدمةِ لغتهم العربية، فقام بعضهم باستنباطِ الأحكام اللغوية أصولها وفروعها، ومن فكرةِ الاتفاق بين النُّصوصِ الفَصيحة والقواعد النَّحْويَّة، تَشكَّلت البدايات الأولى للتأويل النَّحوي، الذي شكَّل ظاهرة نحويَّة في تراثهم العربي.

فقد يجد النحويُّون صيغًا ينبغي بمقتضى القواعد والأحكام النحويَّة أن تعمل، ومع ذلك ليس ثمة معمول لها، أو يجدون صيغًا تتغيَّر حركتها دونَ أن يكونَ وراءها عامل أحدثَ هذا التغيير، مما اضطرهم إلى إخضاع التَّأويل سبيلاً إلى التقنين.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

من أهم ما دفع الباحثة لاختيار هذا الموضوع هو تسليط الضوء على أحد أهم الموضوعات النَّحوية وأدقها، وهو موضوعِ ظَاهرة التَّأويل في النحو العربي، فقد اعتنى بها النُّحاة لما فيها من بيانٍ وخاصة عندما يعتري التراكيب بعض الشَوارد؛ إذ إنه يلج إلى البنية العميقة لتلك النصوص التي يخالف ظاهرها قواعد النحو في محاولة لتأويل الاختلاف بين ظاهر النص وأصل القاعدة.

الأمر الذي اضطر النَّحويّين إلى البحثِ عن وسيلة تسوغها لتتفق وإيَّاها في توجيه عدد من النصوص القرآنيَّة المخالفة لقواعدهم، حتى أصبحتْ ميدانًا يتبارون فيه بتقديراتهم الهادفة، وتأويلاتهم الصائبة، حتى يوفقوا بين النصوص وتلك القواعد.

أهداف البحث:

١- معرفة المراد بالتَّأويل اللُّغوي والنَّحوي في العربية.

٢- دراسة أبرز المسائل والاستعمالات اللغوية التي حُكم عليها بالتَّأويل النَّحوي في، وصلته بالمفسرين.

٣- معرفة نوع التَّأويل النَّحوي في الحكم على بعض المسائل الفقهية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما المراد بالتَّأويل في النحو وما مفهومه؟

٢-وما أبرز الاستعمالات اللغوية التي تناولت ظاهرة التَّأويل؟

٣-وما نماذج وأساليب التَّأويل المستخدم في النحو؟

حدود البحث:

أبرز الاستعمالات التي تناولت ظاهرة التَّأويل في النحو العربي.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الدراسات السابقة:

هناك دراسات عدة تناولت التَّأويل في ميدان الدِّراسات النَّحوية، يمكن الرجوع إليها، والاستفادة منها، لإثراء هذا الموضوع من خلالها، ومنها رسائل علمية، قدمها مجموعة من الباحثين، تناولت التَّأويل في الكتب. وهناك العديد من المؤلفات في هذا الموضوع المهم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- التَّأويل النَّحوي عند الفراء في معاني القرآن.
٢- التَّأويل النَّحوي واللُّغوي عند أبي البركات الأنباريّ.
٣-التَّأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس.
٤- التَّأويل النحوي في البرهان في علوم القرآن للزركشي.
٥- التَّأويل عند السلف من المفسرين، للطاهر بن عاشور.
٦- ظاهرة التَّأويل وصلتها باللغة العربية، لأحمد عبد الغفار.
٧-التَّفسير والتَّأويل في القرآن، لعبد الفتاح الخالدي.
٨- التَّأويل النَّحوي في القرآن الكريم، لعبد الفتاح الحموز.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث: فالمقدمة فيها خطة البحث ومنهجه وإبراز الدراسات السابقة فيه، والتمهيد جعلته الباحثة لبيان مفهوم التَّأويل في النَّحو وحكم إطلاقه على بعض ألفاظه ونشأته وأسبابه.

منهج البحث:

واتبعت الباحثة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، فبينتْ مفهوم التَّأويل لغةً واصطلاحًا، وذكرت المصطلحات الدالة على ذلك، وتتبعتْ لفظةَ التَّأويل عند اللُّغويّين والنَّحويين وعددٍ من الفقهاء والمفسِّرين، والتي تُشير إلى معانٍ عدَّة.

التمهيد ويحتوي على:

أولاً: مفهوم التَّأويل لغةً واصطلاحًا.
ثانياً: نشأته وأسبابه.

المبحث الأول : اختلاف العلماء في أنواع التَّأويل، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: أنواع التَّأويل عند النحاة البصريين.
المطلب الثاني: أنواع التَّأويل عند النحاة الكوفيين.
المبحث الثاني: ظاهرة التَّأويل بين القبول والرفض، وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: أحكام التَّأويل.
المطلب الثاني: حجج المفسرين بالتَّأويل المقبول.
المطلب الثالث: حجج المفسرين بالتَّأويل المردود والباطل.
المبحث الثالث: أساليب ظاهرة التَّأويل، وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المطلب الثاني: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب.
المطلب الثالث: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق.
الخاتمة: وبينت فيها أهم النتائج.
الفهارس: وفيها المصادر والمراجع.
التمهيد وفيه مطلبان:
مفهوم التَّأويل لغةً واصطلاحًا.

يعدُّ التَّأويل من الظواهر التي مارسها النحويون قديمًا وحديثًا، وإن دراسة التَّأويل في النحو مسلك تستدعيه طبيعة اللغة، وهي كدراسة التَّأويل في الفقه ترتبط بكيفية استنباط الأحكام من أدلتها، وهي في النحو دائرة على مباحث، مثل: السَّماع، والقياس واستصحاب الحال، والتعليل، والعوامل.

أولاً: التَّأويل في اللغة

تتميز اللغة بأساليبها المتنوعة، منها ما هو واضح سهل المنال، تتساوى فيه الأفهام، ومنها ما يراد به غير ظاهره، ونجد أن ظاهرة التَّأويل من الظواهر اللُّغوية التي لها أهميتها ولو تتبعْنا لفظةَ التَّأويل عند اللُّغويّين وجدناها تُشير إلى معانٍ عدَّة مختلفة؛ منها:

١ - **المرجع والعاقبة والمآل والجزاء** وورد في اللِّسان أنَّ: أَوَّلَ إليه الشيءَ: رجَعَه[٤]. أي رجع وعاد.

٢- **التفسير والبيان :**ذهب الخليلُ بن أحمد[٥] إلى أنَّ "التأول والتَّأويل: تفسيرُ الكلام الذي تختلِف معانيه، ولا يصحُّ إلاَّ ببيان غير لفظِه[٦].وورد في اللسان:" أَوَّلَه، و" تأَوَّلَه: فسره[٧].

٣- **التدبُّر والتقدير:** وإلى هذا المعنى أشار صاحب لسان العرب بقوله: "وأَوَّلَ الكلامَ وتأوَّله: دبَّره وقدَّره"، وذكره أيضًا صاحب القاموس بقوله: " وأَوَّلَ الكلامَ تأويلاً وتأوَّله: دبَّره وقدَّره" [٨].

٤- **الجمع والإصلاح :**قال ابن منظور: يُقال: ألتُ الشيء أوْله: إذا جمعتُه وأصلحته، وجاء في الصحاح "وآل مالَه؛ أي: أصلحه وساسَه، والإتيال: الإصلاح والسياسة" [٩].....

---

(٤) التأويل مصدر الفعل الرباعي المضعف العين (أوَّل) من الفعل الثلاث (آل). ينظر: لسان العرب١/٣٢، ومقاييس اللغة١/١٥٩-١٦٠.
(٥) ينظر: العين٨/٣٦٩ (أول).
(٦) ينظر: العين٨/٣٦٩، وتهذيب اللغة١٥/٤٥٨.
(٧) ينظر: لسان العرب١/٣٢، والكشاف للزمخشري ص٣٥.
(٨) ينظر: لسان العرب١١/٣٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

٥- **التحري والطلب والتوسم :**جاء في لسان العرب يقال: "تأولت في فلان الأجْرَ: إذا تحرَّيته وطلبته، وقال الزمخشري: "تأملته فتأولت فيه الخير؛ أي توسمته، وتحريته (١٠).

٦- **والآل: اسم بمعنى الأهل وهم أهل الشخص ذوو قرابته:** وقد أطلق على أهل بيته وعلى الأتباع وأصله.

وقال بعضهم أصل الآل: أهل لكن دخله الإبدال واستدل عليه بعود الهاء في التصغير فيقال: أهيل والآل الذي يشبه السراب يذكر ويؤنث(١١). و(أَوَّل) الرؤيا(١٢) عبَّرها.

يتبين أنَّ مصطلح التَّأويل قد أخذ حيزًا واسعًا في الدلالة على المعاني المختلفة، مما يدل على سعة اللغة العربية غناها.

قال عبدة بن الطبيب:

ولِلأَحِبَّةِ أَيَّـامٌ تَـذَكَّـرُهـا...ولِـلـنَّـوَى قبلَ يـومِ الـبَـيْنِ تـأْوِيـلُ(١٣)

ثانياً- التَّأويل اصطلاحاً:

يُستخدم التأويل للإشارة إلى عملية فهم المعاني العميقة للنصوص، التي تحتوي على دلالات غير مباشرة أو رمزية.

أ- **التَّأويل وصلته بالشرع:**

التَّأويل بمعنى تفسير ما يؤول إليه الشَّيء(١٤)، ومنه قوله تعالى: قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا (١٥)،والتَّأويل هنا بمعنى التَّفسير(١٦)،والتَّأويل في الشرع كما حده الجرجانيّ: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقاً للكتاب والسنة(١٧) . بالرغم أن التَّأويل مرادف للتفسير في المعنى اللغوي إلا أنه يختلف عنه بالمعنى الاصطلاحي، فالتفسير هو القطع بمراد المتكلم(١٨)، بينما التَّأويل خلاف ذلك.

---

(٩) ينظر: الصحاح٤/٦٢٧.
(١٠) ينظر: لسان العرب١/٣٢، وأساس البلاغة١/٥٢.
(١١) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي١/١٢٩.
(١٢) ينظر: المعجم الوسيط ص٣٣.
(١٣) ديوانه ص ٧.
(١٤) ينظر: ينظر: الصحاح٤/٦٢٧.
(١٥) ينظر: [الكهف: ٧٨]
(١٦) ينظر: الرازي ٤/١٩٠.
(١٧) ينظر: كتاب التعريفات ص ٣٤.
(١٨) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني١/٤٧٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وعرَّف ابن الجوزي التَّأويل بأنَّه: "نقلُ الظاهرِ عن وضعه الأصليّ إلى ما يحتاج في إثباته إلى دليل، لولاه ما تُرِك ظاهرُ اللَّفْظ "[١٩]، وهذا يعني: صرْف ظاهر اللَّفْظ إلى معنى من المعاني المحتملة، ولا يظهر إلاَّ بدلالة تعيين المعنى المراد منها؛ لأنَّ التَّأويل: "توجيه لفظ متوجِّه إلى معانٍ مختلفة لواحد منها بما ظهر من الأدلَّة.

ب- **التَّأويل وصلته بالمفسرين:** التفسير والتأويل مترادفان يدلان على معنى واحد، وهو بيان كتاب الله ﷻ وإيضاحه، والتفسير أعم من التأويل لأنه يشتمل على المعنى مطلقًا، وغالبًا ما يكون بالمفردات، ويكون من باب الرواية، بينما نجد التأويل في الجمل والتراكيب، ويكون من باب الدراية.. وعُرف بأنه "صرْف اللَّفْظ عن معناه الظاهر إلى معنًى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقًا للكتاب والسُّنَّة.

ومنه قوله تعالى: يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي [٢٠] أراد به إخراجَ الطير من البيضة كان تفسيرًا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالِم من الجاهل كان تأويلًا [٢١].

وعرَّفه الزركشيُّ بأنَّه: "صرف الآية إلى معنًى موافقًا لِمَا قبلها وما بعدها، تحتمله الآيةُ، غير مخالِف للكتاب والسُّنَّة من طريق الاستنباط [٢٢].

ج- **التَّأويل وصلته بالفقهاء:**

نلحظ التشابه الكبير والعلاقة الوطيدة بين أصول الفقه وأصول النحو، وذلك في منهج التأصيل، وفي مفهوم التَّأويل عند الأصوليين كذلك فهو يتفق إلى حد كبير مع مفهوم النحويين في كون النص يؤخذ على ظاهره، وقد مارس النحويون القدماء التَّأويل ممارسة عملية ولم يفردوا له أبوابًا خاصة كما هو الحال عند الأصوليين.

وكون التَّأويل من الآليات الأساسية في الاجتهاد وفهم النصوص، فلا بد من إتقان هذه الآلية وفهمها فهمًا جيدًا.

وأما التعريف الذي لقي قبولًا وهو المشهور عند الأصوليين هو تعريف الآمديّ وهو:" حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتمال له بدليل يعضده"[٢٣].

كان الرَّسولُ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ هو المَرجِعَ للصَّحابةِ في كُلِّ شُؤونِهم؛ فإذا حدثَ اختلافٌ ردُّوه إليه صلَّى اللهُ عليه وسلَّم؛ ليُبيِّنَ لهم ما أشْكَلَ عليهم، أو يُقِرَّهم على

---

(١٩) ينظر: غريب الحديث١/٣٣٧.

(٢٠) [الروم: ١٩]

(٢١)ينظر: التعريفات ص٧٢.

(٢٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن٢/١٥٠.

(٢٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ١/٧٤.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ما اجتهدوا فيه، ومثال ذلك قول النَّبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يوم الأحْزَابِ: **"لا يُصَلِّيَنَّ أحَدٌ العَصْرَ إلَّا في بَنِي قُرَيْظَةَ"**(٢٤). فأدْرَكَ بعضهم العصر في الطَّريق، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لا نُصَلِّي حتَّى نَأْتِيَهَا، وقَالَ بعضهم: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرِدْ مِنَّا ذلك، فَذُكِرَ ذلك للنَّبيّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فلم يُعَنِّفْ واحدًا منهمْ

نجد أن هناك علاقة بين التَّأويل الأصولي والنحوي، إذ هما مؤثران في الحكم الشرعي؛ فبتعدد التَّأويل يتعدد الفهم للنص.

د- **التَّأويل وصلته بالنحاة:**

التَّأويل علماء النحو: هو صرف الظواهر اللغوية إلى غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو، وكانوا يمارسونه في تطبيقاتهم النحوية فظهر مفهوم " التقدير" الذي مهد السبيل بافتراض محذوف وهو العامل والمعمول، وهو كثير في ثنايا اللغة والتراث النحوي، ولذلك قال سيبويه:" وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا"(٢٥).

ولعل النص الذي نقله السيوطيُّ عن أبي حيَّان في شرْح التسهيل، أنَّ "التَّأويل إنَّما يسوغ إذا كانت الجادَّة على شيء، ثم جاء شيءٌ يخالِف الجادة، فيتأول، أمَّا إذا كان لغةَ طائفة من العرب لم يُتكلَّم بها، فلا تأويل (٢٦).

يُلحظُ معنى الجادة من خلال التعريف السابق أنَّ المرادَ بالجادة: "القواعد النحْويَّة التي يلتزم بها النحاة، فإذا اصطدم نصٌّ بقاعدة نحْوية، عمد النحاة إلى تأويل النص بما يتفق ومذهبَهم النحْويَّ أو اللُّغوي(٢٧).

وقد عبر النحاة عن التَّأويل بألفاظ أخرى ومصطلحات متعددة منها: التخريج، والتوجيه، والاحتمال، والاعتقاد، والاتساع، والحذف والتقدير، والزيادة، والتحريف، التقديم والتأخير والفصل والاعتراض، وغلبة الفروع على الأصول، والحمل على المعنى، وردّ الفروع إلى الأصول، ... "(٢٨).

---

(٢٤) الراوي : عبدالله بن عمر، المحدث: البخاري، المصدر : صحيح البخاري، الرقم: ٤١١٩.

(٢٥) ينظر: الكتاب١/٣٢.

(٢٦) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو١/٥٧، والمزهر١/٣٥٨.

(٢٧) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن ص١٤، وينظر: التأويل النحوي عند أبي جعفر النحاس ص١٧.

(٢٨) ينظر: التأويل النحوي في القرآن لعبد الفتاح أحمد الحموز١/١٠-١٧، وينظر: التأويل النحوي في الحديث، لفالح إبراهيم نصيف الفهديّ ص١١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وأمَّا التَّأويل عند النُّحاة المتأخرين والمعاصرين:

ومن مسميات التأويل ونماذجه ما ورد في البحر المحيط لأبي حيان النحوي المفسر الذي لا يشق له غبار، ومنه قوله: "قال ابن جرير في قوله تعالى:﴿**إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ**﴾[٢٩] والصواب من القول في ذلك أن يقال إن تأويله: إني أريد أن تنصرف بخطيئتك في قتلك إياي - وأما معنى{وَإِثْمِكَ}فهو إثمه بغير قتله، وذلك معصيته الله-ﷻ- في أعمال سواه. وإنما قلنا هو الصواب، لإجماع أهل التأويل عليه، وأن الله- ﷻ-أخبرنا أنَّ كلَّ عامل فجزاء عمله له أو عليه، وإذا كان هذا حكمه في خلقه، فغير جائز أن تكون آثام المقتول مأخوذًا بهذا القاتل، وإنما يؤخذ القاتل بإثمه بالقتل المحرم وسائر آثام معاصيه التي ارتكبها بنفسه دون ما ركبه قتيله، وشاهد ذلك قول أبي حيان: قال ابن مسعود وابن عباس وقتادة: ما تحمل إثم قتلى وإثمك الذي كان منك قبل قتلى، فحذف المضاف، وهذا قول عامة المفسرين وهذه إشارة صريحة لمسألة من مسائل التأويل وهي "حذف المضاف"[٣٠].

وجاء في كتاب مباحث القرآن تأويل الكلام أي تفسيره وبيان معناه، وهو ما اعتمده الطبري -رحمه الله- في تفسيره عندما يقول:" القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا " ويقول أيضًا: اختلف أهل التأويل في الآية فإن مراده التفسير، والاستشهاد على ذلك قوله: ثم اختلف أهل التأويل في "القواعد" التي رفعها إبراهيم وإسماعيل من البيت. أهما أحدثا ذلك، أم هي قواعد كانت له قبلهما"[٣١] ؟

وقد تعددت تعريفاتهم للتَّأويل، ومنها ما قاله الجويني: رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المؤول". و"التَّأويل في المصطلح النَّحوي يعني النَّظر في النصوص والأساليب التي وَرَد ظاهرها مخالفاً للأحكام والأقيسة التي استنبطها النُّحاة واعتمدوها ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها غير مخالفة لها متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها"[٣٢].

و"التَّأويل وسيلة يذللون بها كلَّ صعبٍ لينسجم النص المروي وقواعدهم المقررة"[٣٣].

---

(٢٩) [المائدة:٢٩]

(٣٠) البحر المحيط٣/٤٦٣.

(٣١) الجامع التاريخي لبيان القرآن الكريم - تفسير سورة البقرة – الآية:١٢٧.

(٣٢) ينظر: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، لسيد أحمد عبد الغفار ص٥٦.

(٣٣) ينظر: النحو العربي نقد وبناء، لإبراهيم السامرائي ص ٢١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

و"التَّأويل حمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعدها"(٣٤).

وجميع هذه التعريفات تحمل نفس المعنى تقريبًا مع اختلاف بسيط في المصطلحات.

ويرى النَّجديّ ناصف أنَّ "حقيقة التَّأويل والتَّقدير، وهذا عملها في النص ومكانها منه، ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها، ولا حيلةً لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظةً بسمتها الأصيل وخصائصها المتميزة"(٣٥)، وقد امتدح ظاهرة التَّأويل ومظاهره؛ من حذف وتقدير وخلافه، ودافع عنه دفاعًا شديدًا.

وعرفه محمد عيد بقوله: هو "صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأنَّ النُّحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه "(٣٦).

أصبح التَّأويل يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد" (٣٧).

والتَّأويل أيضًا " محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويًا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية، أو بتعبير آخر هو: صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"(٣٨). وقد عرفته الباحثة بأنه: وسيلة يلجأ إليها النحاة لإخضاع النصوص المخالفة للقياس من غير إخلال لكلام العرب كي تتوافق مع قواعد النحوية.

ثانياً: نشأة التَّأويل وأسبابه:

لقد وصلت إلينا نصوص عربية فصيحة مخالفة للأقيسة والقواعد التي وضعها النحويون، وقد نظروا في هذه النصوص المخالفة للأقيسة، وحرصوا على توجيهها توجيهًا يتفق مع القواعد، وعلى الرغم من كثرة استخدام التَّأويل عند النحاة لكننا لم نعثر على حد، غير ما ذكره السيوطي نقلاً عن أبي حيان في شرح التسهيل بقوله السابق: " إنما يسوغ التَّأويل إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء آخر يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلا بها فلا تأويل(٣٩)".

ومصطلح التَّأويل تناولته المعارف الإسلامية التي صاحبها النحو منذ النشأة كالتفسير، وعلم الكلام، وأصول الفقه وقد غلب على الأول منهما حتى أصبح يراد به

---

(٣٤) ينظر: ظاهرة التأويل في الدرس، لأحمد الخثران ص ١٤٨.
(٣٥) ينظر: من قضايا اللغة والنحو؛ لعلي النجدي ناصف،ص٨٨.
(٣٦) ينظر: أصول النحو العربي لمحمد عيد ص١٨٥.
(٣٧) ينظر: أصول التفكير النحوي ض٢٦٢.
(٣٨) ينظر: الحذف والتقدير؛ لعلي أبو المكارم، رسالة ماجستير ص ٢٠٠.
(٣٩) ينظر: المزهر ٣٥٨/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

تفسير القرآن الكريم، وظهر في عناوين بعض المصنفات: كـ (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لمحمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت:٣١٠هـ) و(جامع التَّأويل لمحكم التنزيل) لمحمد أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني (ت: ٣٢٢هـ) و (تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل) للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ).

ويُلحظُ أَنَّ التَّأويل الموجود في النحو، وهو أيضا الموجود في أصول الفقه وعلوم القرآن بل في الفلسفة الإسلامية وطبعًا مع اختلاف المفاهيم.

قد ذكر المبرد لفظة التَّأويل في كتابه المقتضب [٤٠]كثيرًا بنفس الاسم، أي التَّأويل.

وقد وجدت مداركه دون ذكر اسمه، وذلك عند الأوائل من النحاة أمثال الخليل وتلميذه سيبويه إذن التَّأويل في النحو موجود منذ القرن الأول من نشأة النحو.

وكما قيل بأنَّ النحاة لم يعرّفوا التَّأويل تعريفًا دقيقًا، وذلك إلى عصر المتأخرين، وإن كانوا يسلكون مظاهره ويذكرونه كثيرًا، ولم يبحثوه في مبحث أو باب خاص، بل هو موجود في مباحث أو أبواب متنوعة نتيجة ما فيها من ظواهر أخرى.

يرى المتتبع لتاريخ الفكر النحوي أن النحاة منذ نشأة علم النحو مارسوا التَّأويل ممارسة مكثفة جعلت منه آلية أصيلة في نظريتهم النحوية، بنيت عليها الكثير من المفاهيم التي أضفت على قواعدهم النحوية التي استنبطوها من كلام العرب ،ولكن مع مرور الأيام بدأت تشيع لفظة التَّأويل في مصادر النحو العربي التي ألفت في القرن الثالث ، لذلك يمكن القول بأن التَّأويل في البيئة العربية وفي الاستعمال القرآني في القرون الثلاثة الأولى اتّسم بكونه مرادفاً لمعنى التفسير، وعندما تطورت الحياة الفكرية في البيئة العربية الإسلامية، ازداد التنوع في فهم القرآن والفكر اللغوي، وتشعبت الآراء ومن ثم أسهم تعدد الفهم القرآني والتقعيد اللغوي إسهاماً فعالاً في هذه الاختلافات، وصارت تلك الاختلافات تخضع لاعتبارات كثيرة أقلها الاعتبار المذهبي في الفكر الديني واللغوي[٤١].

هناك أسباب كثيرة للتأويل وقد لخصها الدكتور عبد الفتاح الحموز بقوله: "تلتقي أسباب عديدة لحمل النص القرآني على غير ظاهره، ولقد أجمع النحوين على أن الالتجاء إليه من غير ضرورة لا يصح، ومن أهم الأسباب نظرية العامل، والافتنان في الأوجه الإعرابية، والمعنى، والمذاهب الدينية، والاحتجاج بالقراءات، والأصل النحوي [٤٢].

(٤٠) ينظر: المقتضب٣٥٨/٢.

(٤١) ينظر بتصرف: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٦- ١٩، والمدارس النحوية ص ٢٠-٢١

(٤٢) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم٢١/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المبحث الأول: اختلاف العلماء في أنواع التَّأويل، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أنواع التَّأويل عند النحاة البصريين:

لقد أكد النحاة على كثرة الاتساع عند العرب، فـ "الاتساع في كلامهم أكثر من أن يحاط به[٤٣] "، وقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة لدى العرب، فقد عقد سيبويه في كتابه بابًا اسماه: " باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار" [٤٤].

ويشترط أن "يأتي الاتساع على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى [٤٥] "، وكذلك يرى النحاة أن "الاتساع أو التَّأويل ضرب من الحذف، إلَّا أنَّ الفرقَ بينهما أنَّك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، والاتساع والتَّأويل العامل فيهما بحاله، وإنما تقيم فيه مقام المضاف إليه مقام المضاف، أو الظرف مقام الاسم.

فالأول نحو: قوله تعالى:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾[٤٦]

التَّأويل: أهل القرية فاختصر وعمل الفعل بالقرية.

والثاني نحو: أن تقول: كم وُلِدَ له؟ فيقول: ستون عاماً. فالمعنى وُلِدَ له من الأولاد ووُلِدَ له الولدُ ستين عاماً، لكنه اتسع وأوجز".

والثالث قولهم "اجتمع القيظ" يريد: اجتمع الناس في القيظ[٤٧].

نجد ظاهرة التَّأويل عند النحاة البصريين من الناحية اللغوية أنها نمت وانتشرت بين أنصار المذهب البصريّ وتعددت قواعده وتشعبت مسائله محاولين تأويل الظواهر اللغوية حتى توافق القاعدة النحوية التي تبنوها بناءً على القياس المبني على المطرد والشائع والكثير، ولاشك أنَّ ما نطقت به العرب كان في الحقيقة أكثر مما ضاقت عليه دائرة التعقيد، ومن ثم واجهت النحويين مواد لغوية أخرى لا يمكن الطعن في فصاحتها ؛ غير أنها قد لا تجري حيث الظاهر على ما استنبطوه من الأحكام ؛ فاستحسنوا من هذه المواد ما وافق قواعدهم ولو بنوع من التَّأويل .

وقول أبو حيان السابق: إنما يسوغ التَّأويل إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء آخر يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلَّم إلا بها فلا تأويل[٤٨]. "وهذا إجراء مبني على "نظرية العامل" في النحو، وقول الراجز:

---

(٤٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٣٥/١.

(٤٤) ينظر: الكتاب١٠٨/١، وشرح المفصل٨١/٥.

(٤٥) ينظر: الكتاب١/ ١٠٩ - ١١١.

[يوسف: ٨٢](٤٦)

(٤٧)ينظر: الكتاب لسيبويه١٠٨/١، والأصول لابن السراج٢٠٥/٢، والأشباه للسيوطي ٣٥/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

عَلَفْتُها تِبْنًا وَماءً بَارِدا حَتَّى غَدَتْ هَمّالَةً عَيْناها [٤٩]

جعلوا الواو فيه لعطف الجمل، فـ " ماء " منصوب بفعل مضمر تقديره: "سقيتها ماء"، ولا يجوز عطفه لعدم المشاركة ولا نصبه على المعية لعدم المصاحبة. ويجوز إضمار عامل" شاملا للناصب في "ماء"، فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال: علفتها ماء.

ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد أقوال ثلاثة: إما على تقدير فعل يعطف على "علفتها"، وإما على أن "علفتها" بمعنى أنلتها، وإما النصب على المعية[٥٠].

لذا أضمروا أو ضمنوا فعلاً آخر لنصبه على أنه مفعول به حتى يستقيم المعنى، ومنه يتبين أن (التقدير) مظهراً من مظاهر التَّأويل.

يؤكد ذلك ما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس:" كان البصريون من اللغويين أهل منطق وفلسفة لغوية أو اجتهاد في اللغة يستنبطون ويؤولون ويخرجون ويعللون الأحكام على حسب اجتهادهم في بعض الأحيان..."[٥١].

يلحظ أنَّ التَّأويل يجد مجالًا خصبًا في النصوص التي تحمل عدة أوجه دلالية، حتى لو كانت واضحة، لأنَّ ظهورها لا ينفي الاحتمال، والألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد النحوي، فإرادة المعنى آكد من إرادة اللفظ عند التَّأويل، والتأويل النحوي عندهم مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص وسلامتها، وصحة القواعد.

المطلب الثاني: أنواع التَّأويل عند النحاة الكوفيين:

وورد في لاقتراح أنَّ مذهبَ الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التَّأويلات البعيدة والتي خالفها الظاهر[٥٢]. وقد ذكر الدكتور مهدي المخزومي أنَّ الكوفيين لا يلجــأون إلى التَّأويل إلا إذا اضطروا إليه: " ولا يجنح الكوفيين إلى التَّأويل إلا إذا اضطروا إليه .... وراح البصريون يتأولون فخرَّجوه على حذف الاسم ...."[٥٣].

---

(٤٨) ينظر: المزهر ٣٥٨/١.

(٤٩) هذا صدر بيت. قال العيني: أقول: هذا رجز مشهور بين القوم لم أر أحدا عزاه إلى راجزه.

(٥٠) ينظر: توضيح المقاصد٦٦٧/٢، ومغني اللبيب١٦٩/٢.

(٥١) ينظر: أسرار اللغة ص ٢٤.

(٥٢) ينظر: الاقتراح ص٨٦.

(٥٣) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص٢٨٧.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

نجد أنَّ ظاهرة التَّأويل عند النحاة الكوفيين موجودة من الناحية اللغوية بشكل واضح مع التساهل في الرواية والقياس على كلِّ مسموع من شعر أو نثر. فقد بنوا قواعدهم على كل شاهد وصل إليهم، وكانوا أهنأ بالًا حين بنوا مذهبهم على اعتماد ما صح عن العرب في لغتهم دون تأويل أو طعن أو تقدير.

وإليك بعض المسائل التي يمكن أن نعد الكوفيين قد هجروا فيها التَّأويل قياساً على موقف البصريين من تلك المسائل(٥٤) .

اختلف نحاة البصرة والكوفة في حكم إضافة الشيء إلى نفسه على قولين هما: الأول: عدم جواز إضافة الشيء إلى نفسه، وهذا ما ذهب إليه البصريون محتجين على ذلك بأنَّ الغرض من الإضافة في كلام العرب يراد به التعريف، أو التخصيص، والشيء لا يعرف نفسه، ولا يخصصه، وقد أدرجوا في صور المنع الحالات الآتية:

١. إضافة الشيء إلى مرادفه، نحو: (قمح برٍ)، و(ليث أسدٍ).
٢. إضافة الصفة إلى موصوفها، نحو: (قائمُ رجلٍ).
٣. إضافة الموصوف إلى صفته، نحو: (رجلُ قائمٍ).

إضافة المؤكّد إلى مؤكده، وعلة ذلك أنَّ التوكيد هو عين مؤكده والنعت عين منعوته، والرديف عين مرادفه. ومن أجل ذلك قدر البصريون مضافاً إليه محذوفاً في كل ما ورد مما ظاهره من أحد هذه الأنواع من الإضافات، قال ابن مالك في:

ولا يُضاف اسمٌ لما به اتَّحدْ معنىً وأوّلْ مُوهمًا إذا ورد(٥٥)

ومن أمثلة هذه الإضافة ما جاء في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ**﴾(٥٦) ،وقوله:﴿ **وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ**﴾(٥٧) ،والتقدير: حق الأمر اليقين، أو حق الخبر اليقين. ومنها قوله تعالى: ﴿**فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ**﴾(٥٨) ،والتقدير: حب النبت الحصيد، أو حب الزرع الحصيد.

ومنها قوله تعالى: ﴿**وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ**﴾(٥٩)، والتقدير: من حبل عرق(٦٠).

---

(٥٤) ينظر: التأويل النحوي في القرآن١/٥٧ .
(٥٥) ينظر: ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل٢/٤٧-٤٨.
[الواقعة: ٩٥](٥٦)
[الحاقة: ٥١](٥٧)
[القارعة: ٩](٥٨)
[ق:١٦](٥٩)
(٦٠) ينظر: الهداية لمكي بن أبي طالب١١/٧٠٣٣، ١٢/٧٦٩٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

والآخر: هو مذهب الكوفيين فقد أجازوا إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظا المتضايفين واحتجوا على ذلك بكل ما ورد مما تقدم من غير تأويل بين المتضايفين؛ ومن الأمثلة التي تؤيد مذهبهم في ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا**﴾[٦١]، وقوله: ﴿ **فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ** ﴾[٦٢].

ومن السنة المطهرة ما ورد عن أبي هريرة –رضي الله عنه- مرفوعاً: (يَا نِسَاءَ المسْلِماتِ لاَ تَحْقِرنَّ جارَةٌ لِجارتِهَا ولَوْ فِرْسِنَ شاةٍ...) [٦٣] فقوله –عليه الصلاة والسلام-: **"يَا نِسَاءَ المسْلِماتِ"** هو من إضافة الموصوف إلى صفته من غير تأويل على مذهب الكوفيين وعلى مذهب البصريين هو بتقدير: (يَا نِسَاءَ الأنفس المسْلِماتِ)[٦٤].

المبحث الثاني: ظاهرة التَّأويل بين القبول والرفض، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: أحكام التَّأويل**:** لما كان أهل السنة قد فرقوا بين نوعين من التَّأويل، فسموا الأول "بالتَّأويل المقبول" مرة، و"بالتَّأويل المنقاد" مرة أخرى، وسموا الثاني "بالتَّأويل المردود" في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى سموه "بالتَّأويل المستكره" أو "المذموم"، فإنَّ حكمهم يختلف باختلاف مجال التَّأويل؛ فإذا كان التَّأويل تتوفر فيه الأسباب الداعية إلى رده وعدم الأخذ به فإننا نجدهم يحرمون هذا النوع من التَّأويل[٦٥].

المطلب الثاني: حجج المفسرين بالتَّأويل المقبول.

يكاد أهل السنة والجماعة يجمعون على قبول التَّأويل القائم على الرواية والأثر، والمبني على أصول اجتهادية صحيحة، وقواعد منهجية وعلمية مقررة وثابتة تمكن المفسر من كشف أسرار الخطاب القرآني وتسليط الضوء على معانيه.

ومن هذا المنطلق نجدهم قد أسهبوا في مناقشة الأحاديث النبوية الشريفة، التي ورد النهي فيها عن التفسير بالرأي، منها ما رواه "يحيى بن طلحة اليربوعي"، قال

[يوسف: ١٠٩](٦١)

[سبأ: ١٦](٦٢)

(٦٣) صحيح مسلم، رقم الحديث: (١٠٣٠) المعنى: بعض أهل العلم يفسره بالعظم قليل اللحم.

(٦٤) ينظر: مشارق الأنوار للقاضي عياض٣٥٣/٢.

(٦٥) ينظر: المجلة الشهرية التي تعنى بالدراسات الإسلامية وبشؤون الثقافة والفكر، أحمد بزوي الضاوي تأسست ١٩٥٧ م.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

حدثنا شريك عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي - ﷺ - قال: **"مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"** (٦٦).

وقد لخصَ الإمام الزركشي آراء العلماء في مناقشة هذه الأحاديث، فحمل النهي فيها على تأويل الخطاب القرآني بمجرد الرأي والهوى، أي من غير أن يكون هناك منهج علمي يقيم الدليل، ويقرع الحجة بالحجة، بل هو مجرد رأي مجتث الجذور لا أصل له ولا قاعدة، مخالف للمنطق والواقع والعلم لأنه نابع عن تعصب للذات والهوى، مما يحجب عنها الحقيقة التي لا تتجلى إلا لمن أخلص في طلبها من أجل ذاتها، لا لأي مقصد أو هدف آخر.

يقول الزركشي: "ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل لقوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ**﴾(٦٧)، وقوله سبحانه فيما حرمه على العباد: ﴿ **وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ**﴾(٦٨) ،وقوله تعالى:﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾(٦٩)، فأضاف البيان إليهم.

وعليه حملوا قوله ﷺ: **"من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"**، رواه البيهقي من طرق من حديث بن عباس، وقوله ﷺ : "من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ" (٧٠).

وقال البيهقي في "شعب الإيمان" هذا إن صح فإنما أراد –والله أعلم- الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، فمثل هذا الذي لا يجوز الحكم به في النوازل وكذلك لا يجوز، تفسير القرآن به.

وأما الرأي الذي يسنده برهان فالحكم به في النوازل جائز، والشاهد على هذا المعنى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه، قال:" **أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللهِ بِرَأْيِي**"(٧١).

---

(٦٦) ينظر: سنن الترمذي، "كتاب تفسير القرآن" عن رسول الله ﷺ ،باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، رقم الحديث ٢٩٤١، ج – ص: ١٩٩، وقال عنه أبو عيسى: هذا حديث حسن. أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في "مسنده"، "مسند" عبد الله بن عباس٣٤١/٣، رقم الحديث: ٢٠٦٩.

(٦٧) [الإسراء: ٣٦]

(٦٨) [الأعراف:٣٣]

(٦٩) [النحل:٤٤]

(٧٠) ينظر: سنن الترمذي: كتاب "تفسير القرآن" الكريم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الذي يفسر برأيه٥ /٢٠٠، رقم الحديث: ٢٩٥٢ / ولفظه "من قال في القرآن... الحديث ."أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، وقال غريب من حديث ابن جندب.

(٧١) ينظر: البرهان١٦١/٢-١٦٢، رَوَاه ابن أَبِي مُلَيْكَةَ.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ونجد أنَّ الأمثلة التي ضربها الزركشي لأنواع التَّأويل الجائزة والواجب على العلماء استنباطها، إن هي إلا جزء من اختلاف السلف في التفسير، حيث نجد لهم أقوالًا عدة في تفسير آية واحدة، قد يظنها البعض أقوالًا مختلفة ومتعارضة، ولكن المدقق يكتشف أنه لا تعارض بينها، وكلها مما يتحمله النص، وينتصب له الدليل نقلاً أو عقلاً .

وقد بحث علماء أهل السنة الأسباب التي تجعل من هذا التَّأويل تأويلًا مقبولًا، ومن الآخر تأويلًا مردودًا وهي ما يمكن أن نصطلح عليه بمرتكزات التفريق بين التَّأويل المردود والتَّأويل المقبول.

وسنحاول أن نعرض حجج هؤلاء العلماء وذلك لما تفصح عنه من دقة منهجية وأصالة علمية، وشمولية في التفكير، وفي معالجة القضايا المشكلة، ولما تتضمنه من موضوعية حقة قلما تتحقق في أبحاث كثير من دعاة العلمية والموضوعية.

المطلب الثالث: حجج المفسرين بالتَّأويل المردود والباطل.

نجد أنَّ بعض الفرق حمَّلوا الآيات القرآنية مالا تطيق، كالباطنية من الشيعة، وكذلك المعتزلة الذين أسرفوا بالعقل والقياس على حساب النقل والرواية، ولا الظاهرية الذين توقفوا عند ظاهر النص.

ولم يكن النحاة كلهم من أهل السنة جميعهم، فقد غالى بعضهم في توظيف التَّأويل لخدمة التصورات النظرية لطائفته، أو مذهبه.

والتَّأويل عند الزركشي يقوم على مرتكزات للتفريق بين نوعي التَّأويل ينص الزركشي في كتابه على أن النهي عن التَّأويل إنما اقتصر على المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وهذا هو السبب الداخلي أي النص الوحيد الذي يعدونه من موانع التَّأويل، أو من موجبات رده وعدم قبوله، والأخذ به، وفي ذلك يقول: "النهي إنما انصرف إلى المتشابه منه، لا إلى جميعه، كما قال تعالى: ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ**﴾[٧٢]؛

لأنَّ القرآن إنما نزل حجة على الخلق، فلو لم يجز التفسير لم تكن الحجة بالغة، فإذا كان كذلك جاز لمن عرف لغات العرب، وشأن النزول أن يفسره، وأما من كان من المكلفين ولم يعرف وجوه اللغة فلا يجوز أن يفسره إلا بمقدار ما سمع، فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على سبيل التفسير، فلا بأس به، ولو أنه يعلم التفسير فأراد أن يستخرج من الآية حكمة أو دليلاً لحكم، فلا بأس به، ولو قال المراد من الآية كذا من غير أن يسمع منه شيئًا فلا يحل، وهو الذي نهى عنه"[٧٣].

ويفهم من النص أن من التَّأويل – وهو الذي يصطلح عليه بالتَّأويل المردود – ما

(٧٢) [آل عمران: ٨]

(٧٣) ينظر: البرهان٢/١٦١-١٦٢.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

يكون محظورًا على أهل الاختصاص الخوض فيه، ومنه ما يجوز لهم الخوض فيه، ولكنه محظور على العوام، ويدخل ضمنهم كل من لم يستكمل شروط المفسر العلمية والدينية.

أما الأسباب المنهجية الخارجية الموجبة لرد التَّأويل، وعدم الأخذ فيه فيحصرها الزركشي في سببين:

١- معارضة القرآن بالرأي والمذهب والهوى، وفيه يقول: "فأما التَّأويل المخالف للآية والشرع فمحظور؛ لأنَّه تأويل الجاهلين، مثل تأويل الروافض لقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ**﴾[٧٤]، إنَّه معاوية، وغير ذلك"[٧٥].

طبعاً هذا التَّأويل مردود؛ لأنَّ سيدنا معاوية بن أبي سفيان- رضي الله عنه- من أصحاب الرسول ﷺ وأحد كتّاب الوحي، وسادس الخلفاء في الإسلام، ومؤسس الدولة الأموية في الشام وأول خلفائها.

٢- الجهل بعلوم اللغة وبعلم أصول الفقه، وفي هذا السبب المنهجي يقول الزركشي: "وإذا تقرر ذلك فينزل قوله -ﷺ-: **"مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"**[٧٦] وهو على قسمين:

أحدهما: تفسير اللفظ لاحتياج المفسر له إلى التبحر في معرفة لسان العرب.

ثانيهما: حمل اللفظ المحتمل على أحد معانيه، لاحتياج ذلك إلى معرفة أنواع من العلوم: علم العربية واللغة والتبحر فيهما، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء، وصيغ الأمر والنهي، والخبر والمجمل والمبين، والعموم والخصوص، والظاهر والمضمر، والمحكم والمتشابه، والمؤول، والحقيقة والمجاز، والصريح والكناية، والمطلق والمقيد"[٧٧].

وهناك أسباب عدة للتفريق بين نوعي التَّأويل عند ابن تيمية

ويرى أن الأسباب الرئيسية في رد التَّأويل، وعدم الأخذ به تكمن في الأدوات المنهجية الموظفة في تفسير القرآن الكريم، والتي تفتقر إلى النزاهة والموضوعية العلمية.

ويمكننا أن نجمل الأسباب في نقطتين:

الأولى: عدم التقيد بمصادر التفسير المتفق عليها عند أهل السنة، بحيث لا يقال في التفسير بالاجتهاد والرأي إلا بعد أن يطلب تفسيرها في القرآن، ثم في السنة، ثم في

---

(٧٤) [البقرة: ٢٠٥]

(٧٥) ينظر: البرهان١٥٢/٢.

(٧٦) سنن الترمذي: برقم ٢٥٧٧، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه.

(٧٧) ينظر: البرهان١٥٢/٢.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

أقوال الصحابة، ثم في أقوال التابعين، فإذا استنفذنا البحث واستفرغنا الجهد في هذه المصادر، كلها، ولم نجد تفسيرًا للآية أو السورة التي نروم تفسيرها، عندها فقط يجوز الاجتهاد وأدواته، وهي ما يصطلح عليه السلف الصالح بعلوم الآلة، وهي علوم ضرورية لكل من يريد أن يفسر الذكر الحكيم.

وابن تيمية ينص في هذا السبب على أنه يتعين على من يشتغل بالتفسير أن لا يقول برأيه في آية ثبت تفسيرها من قبل رسول الله ﷺ، ومما ينبغي أن يعلم أنَّ القرآن والحديث، فإنه قد عرف تفسيره، وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم.

الثانية: معارضة القرآن بالرأي والذوق والوجد، في حين يتعين على المفسر أن لا يعارض القرآن إلا بالقرآن، أو بما صح من السنة التي تفسره وتوضحه، ولا يجوز إطلاقا – وذلك هو مذهب السلف – معارضته لا بالمعقول ولا بالقياس، ولا بالرأي ولا بالوجد، ولا بأي شيء من ذلك كله، فقد "كان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده. فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات البينات، أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم... فكان القرآن هو الإمام الذي يقتدى به، ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل – يعني القرآن والحديث وأقوال الصحابة والتابعين – إما أن يفوض وإما أن يؤول... ولم يكن السلف يقبلون معارضة الآية إلا بآية أخرى تفسرها وتنسخها، أو بسنة الرسولﷺ تفسرها، فإن سنة رسول اللهﷺ تبين القرآن، وتدل عليه، وتعبر عنه"[٧٨].

وابن تيمية- رحمه الله- إذ يحصر الأسباب التي تجعل التَّأويل مردودًا في المنهجية المتبعة في التفسير – أي إنها أسباب خارجة عن النص، وليست متولدة منه – ينطلق من قاعدة أساسية سطرها عند تحديد موقفه من التَّأويل، والتي تنص على أنَّ كل ما في القرآن الكريم يستطيع أهل العلم وأهل الاختصاص الوقوف على معناه، وأنه ليس في القرآن ما لا يدرك علمه.

وبالتأويل نحاول الاستنباط بفاعلية وعقلية منضبطة بقواعد الشرع، وبالتفكر العقلي، والنظر اللغوي، فهو ليس قول ضلال، وإنما هو كما عبر عنه النص الشرعي: قول مناسب لمقاصد الوحي، فالتأويل هو فعل وعمل هو منهج متبع.

(٧٨) ينظر: الفتاوى٣/١٣-٢٨-٢٩.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

أمثلة عن التَّأويل الباطل:

سأكتفي بمثال واحد على التَّأويل الباطل وذلك عند الجهمية وبعض والمعتزلة ومن وافقهم:

تأويل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾[٧٩]، بأن المعنى أقبل على خلق العرش، فإن هذا لا يعرف في لغة العرب، بل ولا غيرها من الأمم، وأن من أقبل على الشيء يقال قد استوى عليه، ولا لمن أقبل على عمل من الأعمال من قراءة أو كتابة أو صناعة قد استوى عليها، ولا لمن أقبل على الأكل قد استوى على الطعام فهذه لغة القوم وأشعارهم وألفاظهم موجودة ليس في شيء منها ذلك البتة. وهذا التَّأويل باطل من وجوه كثيرة [٨٠]، لاسبيل لحصرها هنا.

ومن وأنواع التَّأويل الباطل:

١- التَّأويل مع الجهل بالعلوم الضرورية – أو ما يعرف بعلوم الآلة – لكل من يروم تفسير الذكر الحكيم، وهي تبدأ بعلوم اللغة كلها مرورًا بالسيرة والفقه وأصول الفقه، وانتهاءً بعلوم القرآن كلها.

٢- تأويل المتشابه من غير سند من الكتاب أو السنة .

٣- حمل المعنى القرآني على ظاهر اللغة، والتعسف في تفسيره تفسيرا لغويا بحتا من غير الرجوع إلى علوم القرآن، والسيرة، والفقه، وأصول الفقه، وإلى أقوال العلماء .

٤- التفسير المذهبي الذي يحكم الرأي والهوى في تفسير القرآن الكريم، ومعارضته بالرأي أو العقل القياس، أو الوجد والذوق وغير ذلك.

٥- تخصيص اللفظ القرآني العام من غير حجة أو دليل، فضلا عن أن السياق لا يحتمل تخصيصه.

٦- التلفيق بين لفظتين كل منهما وردت في سياق مخالف للسياق الذي وردت فيه الأخرى.

٧- عدم التقيد بمصادر التفسير وفق الترتيب المتفق عليه من طرف أهل السنة، حيث يفسر القرآن بالقرآن، فإن لم نجد فسرناه بالسنة، فإن لم نجد فسرناه بأقوال الصحابة فإن لم نجد فبأقوال التابعين. فإن لم نجد جاز الاجتهاد لمن توفرت فيه شروطه.

٨- تفسير الآية من القرآن ثم القطع بأن ذلك هو مراد الله، وفي ذلك غلق لباب الاجتهاد، فضلا عما فيه من قلة أدب في التعامل مع كلام الله سبحانه [٨١].

وإما إذا سلم التَّأويل من العيوب الثمانية القادحة فيه، فإن أهل السنة حكموا بجوازه، بل عدوه **واجبًا** يتعين على علماء الأمة القيام به، وذلك لما فيه من إضافة

---

(٧٩) [الأعراف٥٤]

(٨٠) ينظر: الصواعق المرسلة لابن القيم١٩١/١.

(٨١) ينظر: مقدمة في أصول التفسير ص٤٩.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

علمية، وتوسيع لمجال البحث عن الحقيقة، فضلا عما فيه من إقرار ضمني بعظمة القرآن الكريم وإعجازه.

المبحث الثالث: أساليب ظاهرة التَّأويل وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي، وتنقسم بدورها إلى: الحذف والتقدير، والزيادة، والتحريف، وذلك في قوله تعالى:﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[٨٢]،قرأ ابن كثيرٍ[٨٣] ﴿إِنْ هَذَانِ ﴾ خفيفة، ﴿هَذَانِ﴾[٨٤]بالرفع وتشديد النون. وقرأ أبو عمرو ﴿إِنَّ﴾ مشددة، ﴿هَذَيْنِ﴾ نصبًا باللغة العالية.

أمَّا قراءة أبي عمرو ﴿إِنَّ هَذَيْنِ﴾، وهي اللغة العالية التي يتكلم بها جَماهِير العرب إلا أنها مخالَفة لِلْمصحف، وكان أبو عمرو يذهب في مُخَالفته المصحَفَ إلى قول السيدة عائشة، وسيدنا عثمان رضي الله عنهما: إنه من غلط الكاتب فيه، وفي حروف أخر.

وأمَّا من قرأ ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتخفيف ﴿إِنْ﴾، و ﴿هَذَانِ﴾ بالرفع فإنه ذهب إلى أن ﴿إِنَّ﴾ إذا خُفِّفت رُفع ما بعدها، ولم يُنصَب بها، وتشديد النون من ﴿هذانِّ﴾ لغة معروفة، وقُرِئ ﴿فَذَانِّكَ بُرهَانَانِ﴾[٨٥] على هذه اللغة.

والحجَّةُ فِي إنَّ هذانِ لَساحِرانِ، بالتَّشْديدِ والرَّفْعِ، أنَّ أَبا عُبَيْدَة روى عن أبي الخطَّاب أنها لغة لكنانَةَ، يَجعلون ألف الاثنين في الرَّفْعِ والنَّصب والخفض على لفْظٍ واحِدٍ. وروى أهل الكُوفَة والكِسائي والفرَّاء: أنَّها لُغَةٌ لبَنِي الحرِثِ بنِ كَعْبٍ، قال: وقال النَّحويُّون: هَهُنَا هاءٌ مُضْمرَةٌ، المعْنَى: إنَّه هذانِ لَساحِرانِ.

والمعنى في قراءة ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾: ما هذان إلا سَاحِرَان، بمعنى النفي، واللام في ﴿لَسَاحِرَان﴾ بمعنى: إلا وهذا صحيح في المعنى، وفي كلام العرب.

قال النحاس: وأجود الأوجه عندي أن إنَّ وقعت موقع (نَعَمْ)، وأَنَّ اللام وقعت موقعها، وأَنَّ المعنى نَعَمْ هذانِ لهما ساحِرانِ، قال: والَّذي يَلِي هذا في الجودة مذهب بني كِنانَةَ وبَلْحَرِثِ بنِ كَعْبٍ، فأَمَّا قراءة أَبي عَمْرٍ وفلا أُجيزُها لأَنَّها خلاف المصحف؛ قال: وأَسْتحْسن قراءة عاصم[٨٦]-.

موضع **التَّأويل** على قراءة من قرأ "إنَّ" مشددة، فقد جاء اسمها اسم الإشارة بالألف، وهو في موضع نصب، وقد تأولها النحاة .

---

(٨٢) [سورة طه:٦٣]

(٨٣) هو عبد الله بن كَثِير الداريّ المكيّ، أبو معبد: أحد القراء السبعة. كان قاضي الجماعة بمكة. (ت: ١٢٠هـ).ينظر: الوافي بالوفيات ٢٢٠/١٧، وتهذيب التهذيب ٣٦٧/٥.

(٨٤)ينظر: الكتاب٤٧٥/١، ومعاني الفراء١٢٨/٢، والمقتضب٣٥٨/٢، والأصول٢٣٥/١، وإعراب النحاس٤٣/٣، والحجة لابن خالويه ص٢٤٢، ومختصر ابن خالويه ص٩٥.

(٨٥) [القصص: ٣٢]

(٨٦) ينظر: إعراب النحاس٤٣/٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

التوضيح: قيل في الآية الكريمة عدة تأويلات:
١- أن "إنَّ" بمعنى: (نعم) أو (أجل). وقد أجازه سيبويه، ونُسِب إلى الكسائي، وقدَّمه المبرد، واختاره الأخفش الصغير.
٢- على تقدير: إنه هذان لساحران. وذهب إليه المبرد.
٣- على تقدير: أنه هذان لهما ساحران. لأنهم لا يجيزون دخول اللام على الخبر، وقد ذكر هذا التَّأويل المبرد، والزجاج، وأنكره الفارسي، وابن جني.
٤- من جعل اسم الإشارة "هذان" على صيغة واحدة، لا تتغير في الرفع والخفض والنصب، لكن جعل الألف هنا هي الألف الأصلية، وأما ألف التثنية فإنها حذفت لالتقاء الساكنين، وإليه مال ابن فارس.
٥- من أجرى اسم الإشارة المثنى مجرى المفرد، وألزمه حالا واحدة، فكما أن الإعراب لا يظهر في المفرد، فكذلك في حال المثنى. وهو رأي ابن كيسان، واختاره ابن تيمية.
٦- من جعل الألف في اسم الإشارة دعامة، وليست بلام الفعل، وقد بقيت هذه الألف متصلة باسم الإشارة في جميع الأحوال. وبه قال الفراء، وتبعه عليه ابن جرير الطبري.
٧- أن "ها" اسم إن، و"ذان" مبتدأ، و"لساحران" خبر، وجملة "ذان لساحران" في محل رفع خبر إن .
٨- أن اسم "إن" مسند إليه، وهو مرفوع في الأصل، لأنه متحدث عنه.
الراجح : أن هذه القراءة جاءت على لغة بالحارث بن كعب وغيرها من القبائل ـ وقد نسبها اللغويون إلى كثير من القبائل العربية، منهم بالحارث وخثعم وزبيد وكنانة وبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة وقبائل من ربيعة ـ التي تلتزم الألف في المثنى في جميع أحوالها، في الرفع والخفض والنصب، وقد جاء بها القرآن والحديث، وتكلم بها العرب في شعرهم ونثرهم[٨٧].

المطلب الثاني: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد الترتيب.

وتنقسم إلى التقديم والتأخير والفصل والاعتراض، وغلبة الفروع على الأصول. ومثاله ما جاء في باب الاشتغال[٨٨] ، ويجوز النصب والرفع في الاسم المشتغل عنه

(٨٧) ينظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن ص٣٤.
(٨٨) تعريف الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير: "زيداً ضربته"، "وزيداً مررت به" ومثال المشتغل بالسببي: "زيداً ضربت غلامه" وأركان الاشتغال ثلاثة وهي:
-مشغول: وهو العامل، ويسمى أيضاً "المشتغل" وهو "الفعل علمت" في المثال.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ويتقدم اسم ويتأخر عنه فعل: جاء رفع الاسم المشتغل عنه في قوله تعالى: **﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً أَلِيماً﴾** [٨٩].

قرأ ابن الزبير وأبان بن عثمان ﴿والظالمون ﴾[٩٠] بالرفع على أنه مبتدأ، وما بعده خبر، وعطف جملة اسمية على جملة فعلية، وهو عند المتقدمين جائز.

قال ابن الجوزي: وقرأ أبو العالية وأبو الجوزاء، وابن أبي علية ﴿والظالمون﴾ رفعاً"[٩١].

قراءة الجمهور ﴿ والظالمين ﴾ بالياء نصباً بإضمار فعل يفسره قولهم: ﴿أعَدَّلهم﴾، والتقدير: ويُعذِّب الظالمين.

ويرى العكبري أنَّ النصب أحسن لأنَّ المعطوف عليه قد عمل فيه الفعل.

وقرأ ابن مسعود ﴿وللظالمين...﴾ بلام الجر على تقدير: وأعد للظالمين أَعَدَّلهم".

ويرى السيوطي أنَّ القراءة **مُؤَولة** على تعلُّق اللام بأَعَدَّ الظاهر، ولهم: بدل منه".

ووجه ابن الشجري انتصاب الظالمين فيه بتقدير حذف "يعذب"؛ لأنَّ قوله: أَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً يفسره من حيث كان إعداد العذاب **يؤول** على التعذيب، ولا يجوز إضمار ﴿أعد﴾ لأن الفعل إذا تعدى بالخافض، لا يصح إضماره.

وأجاز الفراء أن يكون فيه الرفع، والقراء مجمعون على الرفع فيه، والنصب في﴿الظالمين﴾ هو الوجه"[٩٢] ـ.

ويجوز في الرفع في إعراب الاسم السابق في الاشتغال وجهان:

الرفع والنصب، فالرفع بالابتداء والجملة بعده الخبر.

والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً؛ لأن الفعل المذكور مفسر له، ولا يجمع بينهما؛ كما لا يجمع بين العوض والمعوض، وهذا مذهب البصريين، وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وألغى الضمير[٩٣].

-ومشغول به: وهو الضمير العائد على الاسم السابق مباشرة، أو اللفظ السببي الذي اتصل به ضمير يعود على الاسم المتقدم (الهاء في علمته).

-ومشغول عنه: وهو الاسم المتقدم الذي كان في الأصل متأخراً، مفعولاً به حقيقياً أو حكمياً، ثم تقدم على عامله وترك مكانه للضمير المباشر، أو للسببي، فانصرف العامل عن المفعول، واشتغل بما حل محله (زيداً) كما في المثال.

[الإنسان: ٣١].(٨٩)

(٩٠)ينظر: الكتاب١/١٣٧، ومعاني الفراء١/٢٩٥-٣/٢٢٠، ومجاز القرآن١/١٠٦، وإيضاح الوقف والابتداء٩٦٣، وإعراب النحاس٥/١١٠.

(٩١)ينظر: زاد المسير٨/٤٤٢.

(٩٢) ينظر: معاني الفراء٣/٢٢٠، ومشكل إعراب القرآن٢/٤٤٤، وأمالي الشجري٢/٨٦-٨٧.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

ومن رفع "الظالمون" على أنه مبتدأ، وجملة: ﴿أعد لهم عذاباً﴾ الخبر[٩٤].
وذكر أن الفراء[٩٥]وجهها بقوله: "وأجاز الفراء أن يكون الرفع بمنزلة الرفع واعترض عليه النحاس[٩٦] فقال: "وقد زاد الفراء في هذا إشكالاً فقال: يجوز رفعه.
وقال الزجاج في توجيه ﴿والظالمون﴾"لا أرى القراءة بها من وجهين:
أحدهما خلاف المصحف، والآخر: إن كانت تجوز في العربية على أن يرفع ﴿الظالمين﴾ بالابتداء، والذي بعد الظالمين خبر الابتداء، فإن الاختيار عند النحويين البصريين النصب، يقول النحويون: " أعطيت زيدًا وعمرًا " و " أعددتُ له بُراً " فيختارون النصب على معنى وبررتُ عمراً وأبر عمراً أعددت له بُراً، فلا يختارون للقرآن إلا أجود الوجوه، وهذا مع موافقة المصحف"[٩٧].
يقول ابن جني في توجيهها: "هذا على ارتجال جملة مستأنفة، كأنه قال: الظالمون أعد لهم عذاباً أليماً، ثم إنه عطف الجملة على ما قبلها، وقد سبق الرفع إلى مبتدئها"[٩٨].
يقول السمين: "وهو أرجح من رفعه لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها؛ وهي قوله: "يُدخل"؛ ولذلك قال السمين في توجيهها ﴿والظالمون﴾ رفعاً على الابتداء وما بعده الخبر، وهو مرجوح لعدم المناسبة" [٩٩].
وهو رأي ابن جني حيث قال: "غير أن الذي عليه الجماعة أسبق وهو النصب، والرازي يرى عطف الجملة الاسمية على الفعلية غير حسن [١٠٠].
ويرى الفراء أن ﴿الظالمين﴾ لو كانت رفعًا كَانَ صواباً، وذهب أبو حيان إلى أن الرفع فيه هو عطف جملة اسمية على فعلية، وهو جائز حسن، وهو رأي ابن خالويه والعكبري[١٠١].

المطلب الثالث: أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق.

أنواعها: الحمل على المعنى، وردّ الفروع إلى الأصول.

جاء الفعل مؤنثاً لاسناده إلى مؤنث وتأنيث الفعل محمول على المعنى وذلك في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ** ﴾[١٠٢] قرأ ابن كثير،

---

(٩٣) ينظر: الكتاب١/١٣٧، والكشاف٤/٢٧٢، والإنصاف١/٨٢.
(٩٤) ينظر: أمالي الشجري٢/٨٦-٨٧.
(٩٥) ينظر: معاني الفراء٣/٢٢٠، ٢٢١.
(٩٦) ينظر: إعراب النحاس٥/١١٠، مشكل إعراب القرآن٢/٤٤٤.
(٩٧) ينظر: معاني الزجاج٥/٢٦٤.
(٩٨) ينظر: المحتسب ٢/٤٠٦.
(٩٩) ينظر: أمالي الشجري٢/٨٦، ٨٧، والدر المصون١٠/٦٢٧.
(١٠٠)ينظر: الرازي٣٠/٢٦٣، والبحر١٠/٣٧٠، والارتشاف٣/١٠٣.
(١٠١) ينظر: معاني الفراء١٠/٣٧٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٢٥، إعراب القراءات الشواذ٢/٦٥٩-٦٦٠.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وابن عامر، وحفص عن عاصم ﴿تكن﴾ بالتاء الفوقانية، و﴿فتنتُهم﴾[١٠٣] بالرفع، وقرأ حمزة[١٠٤] والكسائي ﴿يكن﴾ بالياء التحتانية و﴿ فتنتَهم﴾ بالنصب.

وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم، بالتاء من فوق ونصب ﴿فتنتَهم﴾ أيضاً.

وأما ما جاء في هذه القراءات من توجيهات فتفصيلها كالآتي:

القراءة الأولى: قراءة نافع: "ثم لم تكن فتنتَهم إلا أن قالوا" بنصب الفتنة.

وفي التنزيل فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم فيما رواه عن أبي بكر بن عياش "ثم لم تكن فتنتَهم" بنصب الفتنة، وإسناد "تكن" إلى "أن قالوا" فالتقدير: ثم لم تكن فتنتهم إلا قولهم، وجاز تأنيث القول؛ لأنه الفتنة في المعنى، ومثله رفع الإقدام، ونصب العادة في قول لبيد:

فَمَضَى وقَدَّمها وَكَانَتْ عَادَةً مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدامُها[١٠٥]

وإنَّما استجازَ تأنيث الإقدام لتأنيث خبره؛ لأنَّ الخبر إذا كان مفرداً فهو المخبر عنه في المعنى"[١٠٦].

وتأنيث الفعل "تكن" بأنه محمول على المعنى، وهو رأي سيبويه[١٠٧] إذ يقول: "ومثل قولهم" ما جاءت حاجتك؟ إذ صارت تقع على مؤنث، قراءة بعض القراء: ﴿ **ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ** ﴾ و(تلتقطه) ﴿ **يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**﴾[١٠٨] ، وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنَّث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو فيه".

---

(١٠٢) [الأنعام: ٢٣]

(١٠٣)ينظر: الكتاب١/٢٥، وإعراب النحاس ٢/٦٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١/٣١٣، ومختصر ابن خالويه٣٦ -٤٢،و الحجة لابن خالويه ص ١٣٦.

(١٠٤) هو حَمْزَةُ بن حَبِيبِ بْنِ عُمَارَةَ بن إِسْمَاعِيلَ الزَّيَّاتُ التَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ أبو عُمَارَةَ أحد القراء السبعة، كان عالماً بالقراءات، انعقد الإجماع على تلقي قراءته بالقبول. توفي: ١٥٦ه. ينظر: الوافي بالوفيات١٣/١٠٥.

(١٠٥) البيت من الكامل، في ديوانه ص٣٠٦، ينظر: الجمل في النحو ص١٢٤، والخصائص١/١١٦-٢/١٨٤، وضرائر الشعر ص٢٧٣. وعردت: تركت الطريق، والضمير في "مضى" للحمار، وفي "قدمها" للإناث.

(١٠٦)ينظر: أمالي الشجري١/١٦٩.

(١٠٧)ينظر: الكتاب١/٢٥.

(١٠٨) تتمة الآية: قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَابَتِ الْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِن كُنتُمْ فَاعِلِينَ ۝ [يوسف: ١٠]

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

وبين هذا الرأي السيرافي في شرحه لهذا الكلام إذ يقول: "يريد أن "تكن" مؤنث، واسمها "أن قالوا" وليس في "أن قالوا" تأنيث لفظاً، وإنما **حُمِل تأنيثه على معنى** "أن قالوا" إذا تأولتَه تأويلَ مقالةٍ، كأنه قال:" ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إلا مقالتُهم"(١٠٩)، وإلى هذا التعليل ذهب الزجاج والنحاس، والزمخشري، وابن الأنباري، والعكبري، ومكي، والقرطبي، وأبو حيان، والسمين الحلبي(١١٠).

من أحكام الفاعل: أنه إذا كان مؤنثاً أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، جامداً كان أم متصرفاً، تاماً كان أم ناقصاً.

وبتاء المضارعة في أول المضارع، ويجب ذلك التأنيث في مسألتين:

أحدهما: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته، فالحقيقة: كـ "هند قامت أو تقوم" والمجازية نحو: "الشمس طلعت أو تطلع" وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلاً مذكراً منتظراً إذ يجوز أن يقال: هند قام أبوها، والشمس طلع قرنها.

الثانية: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث نحو: قامت هند. وقرأ الباقون بالتاء من فوق ونصب "فتنتَهم" أيضاً، وخرجوا قراءة الأولين على أن "فتنتهم" اسم "تكن" وتأنيث الفعل لإسناده إلى مؤنث و "أن قالوا" خبره، وقرأ حمزة والكسائي على أن "أن قالوا" هو الاسم ولم يؤنث الفعل لإسناده إلى مذكر و "فتنتهم" هو الخبر.

وقراءة الباقين على نحو هذا خلا أن التأنيث فيها بناء على مذهب الكوفيين، فإنهم يجيزون في سعة الكلام تأنيث اسم كان إذا كان مصدراً مذكراً، وكان الخبر مؤنثاً مقدماً لقول الأعشى:

ألم يَكُ غَدراً ما فَعلْتُمْ بشمعلٍ... وَقَدْ خَابَ من كانتْ سَرِيرَتَه الغَدرُ (١١١)

ويستشهدون على ذلك بهذه القراءة، وذهب البصريون إلى أن ذلك ضرورة، وقيل: إن التأنيث على معنى المقالة، وهو من قبيل جاءته كتابي، أي: رسالتي، ولا يخفى أن هذا قليل في كلامهم(١١٢).

وظاهرة التَّأويل في الدرس النحوي مشهورة جدًا فلا داعي للاستطراد أكثر، والله تعالى أعلم.

---

(١٠٩) ينظر: شرح السيرافي٣١٣/١.

(١١٠)ينظر: إعراب النحاس٦٠/٢، والكشاف٨/٢، وإعراب القراءات الشواذ٤٧٣/١، والكشف٣٧٢/١، ومشكل إعراب القرآن٣٦٠/١.

(١١١) البيت من الطويل، في ديوان الشماخ ص٣٨٩، مع نسبته لجبار بن جزء، وهو: أخو الشمّاخ، ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ص ٢٢٩.

(١١٢) ينظر: شرح الكافية٤٠٧/٣، وشرح التصريح٤٠٦/١.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

الخاتمة

وتوصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات أهمها:

أنَّ التَّأويل ضرورة من ضرورات اللغة باقي ببقائها، وهو مدعاة للنظر في دلالات الألفاظ، والتفقه باللغة، والنفاذ إلى أسرارها البهية ودقائقها الخفي.

أنَّ التَّأويل الموجود في النحو، وهو أيضا الموجود في أصول الفقه وعلوم القرآن الكريم مع اختلاف المفاهيم.

أن التأويل عند البصريين يطبق على قواعدهم النحوية ولكن عند الكوفيين تطبق قواعدهم النحوية عليه، أن التأويل في النحو إما أن يكون بالحذف وإما أن يكون بالاستتار والتقدير أو الإضمار.

لا يلجأ الكوفيين إلى تأويل المفردات والتراكيب إلا إذا اضطروا إليه، وأن مذهبهم أقل تكلفاً في حمل النص القرآني على ظاهره من مذهب البصريين الذي يقوم على التَّأويل في العديد من الأصول اللغوية.

أنَّ النحاة لم ينتصروا لرأيهم في إثبات القواعد بل اعتمدوا على السماع والقياس وغيرهما.

وجود أساليب لتَّأويل النصوص المخالفة لقواعد التصرف الإعرابي، والمخالفة لقواعد الترتيب، وكذلك المخالفة لقواعد التطابق.

أنَّ من أكثر أسباب التَّأويل عند النحاة اختلاف مشاربهم واختلاف تذوقهم للسياق اللغوي.

أنَّ التَّأويل النحوي وسيلة نافعة في توجيه الإعراب وخاصة في قضية العامل والمعمول.

أنَّ التَّأويل النحوي هو إجلاء الغموض عن النصوص التي تتميز بخفاء مفاهيمها، وبالتالي لا تجعله يخالف الأسس والمعايير والقواعد.

وأن التأويل يبحث في ترتيب الجملة وقواعدها ووظيفتها خاصة في إعراب الجمل.

اتباع أنواع من التَّأويل لخدمة التصورات النظرية لطائفة معينة، أو اتباع المذهب العقدي الذي يعتنقه المفسر؛ مما جرأ بعض المتقدمين على التفرقة بين المسلمين.

أمعن المحدثون في كتابات الأولين من العلماء أنهم استعملوا ألفاظ التَّأويل دون الوقوف عند دلالة خاصة بكل مصطلح منها، على الرغم من وجودها، إلا أنهم استغنوا عنها.

وللتأويل فوائد متعددة فهو يثري اللغة بالخلافات النحوية وكثرة الأوجه الإعرابية، مما يفتح بالاجتهاد في الرأي والمذهب.

وفي الختام:

لا يَخْلُو أيُّ كتابٍ من أُمورٍ يتوقَّفُ البحث دُونها بغير قبولٍ أو رضًا، أو تكونُ منه

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

محلَّ نَحظرٍ، وهو دليلٌ على استِيلاءِ النَّقص على جُلة البشرِ(١١٣)، وشأنُ أَيّ عملٍ بشريٍّ أَنْ يكون محطَّ نظرٍ وملاحَظةٍ، إِلَّا كتابَ الله تبارك وتعالى، فقد تنزَّه عن كلِّ خطَإٍ ووهمٍ، وروى الخطيب البغداديُّ في كتابه: "التَّوضيح لأَوهام الجمع والتَّفريق" بسندِه إِلى إِسماعيلَ بْنِ يحيى الْـمُزَنِيّ(١١٤) - رحِمه الله- أَنَّه قال: "لَو عُورِضَ كتابٌ سبعينَ مرةٍ لوجِدَ فيه خطَأ، أَبَى اللهُ أَنْ يكونَ كتابًا صحيحًا غيرَ كتابِهِ".
قَال ابْنُ رَجبٍ الحنبليّ: "ويأبَى اللهُ العِصْمَةَ لكتابٍ غيرَ كِتابِه، والمنصفُ مَنْ اغتفَرَ قلِيلَ خطَإِ المرءِ في كثيرٍ من صوابِهِ "(١١٥).
نسأَلُ اللهَ ربَّ العَالمين أَنْ يجعلَ هذا البحث مُتَقَبَّلًا عنده، وخالصًا لوجْهه الكريم، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على خيرِ خلقهِ وعلى آله وأَصحابهِ أَجمعين.

(١١٣) ينظر بتصرف: كشف الظنون لحاجي خليفة ١٤/١.
(١١٤) هو: إِسمَاعِيْلُ بْنِ يَحيَى بْنِ إِسمَاعِيْلَ بْنِ عَمْرو، أبو إبراهيم الْـمُزَنِيّ المصْريّ، قال فيه الشَّافعيّ: "الْـمُزَنِيُّ ناصرُ مَذهبي". ينظر: وفيات الأعيان٢١٧/١-٢١٩، والوافي بالوفيات٢٣٨/٩.
(١١٥) ينظر: القواعد ص٣.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

المصادر والمراجع

- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٩م.
- أصول النحو العربي؛ لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة،١٩٨٢م
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، الناشر، مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق، محمد السيد أحمد عزوز، الناشر، مكتبة عالم الكتب بيروت، ط ١، ١٤١٧ه – ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق، زهير غازي زاهد الناشر، عالم الكتب بيروت، ط ١، ١٩٨٨م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطيّ، تحقيق: أحمد سليم الحمصيّ ود. محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية، لهبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري، تحقيق، محمود الطناحي الناشر، مكتبة الخانجي ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، ١٩٦١م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي طبعة جديدة منقحة مصححة بإشراف مكتب البحوث والدراسات، الناشر، دار الفكر بيروت ٢٠٠٥م.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط٢.
- التَّأويل النحوي في القرآن الكريم، لعبد الفتاح الحموز، الرياض - ١٩٨٤م.
- التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري. الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٥.
- الحذف والتقدير، لعلي أبو المكارم، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، القاهرة، ١٩٦٤م.
- الخصائص، لابن جني أبي الفتح عثمان بن جني تحقيق، عبد الحميد هنداوي، الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط ٢ ،٢٠٠٢م – ١٤٢٤ه.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق، أحمد محمد الخراط، الناشر، دار القلم دمشق.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش الناشر، إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح شافية ابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، الناشر، دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٥ه
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، تحقيق، إميل بديع يعقوب، الناشر، دار الكتب بيروت ط٢ ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧م.
- شَرحُ كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: ثلة من الأساتذة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتب بمصر١٩٥٦م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس بيروت.
- ظاهرة التَّأويل في إعراب القرآن الكريم، لمحمد عبد القادر هنادي -١٩٨٨م.
- ظاهرة التَّأويل في الدرس النحوي، لعبد الله بن حمد الخثران -الرياض ١٤٠٨ ه.
- ظاهرة التَّأويل وصلتها باللغة، للسيد أحمد عبد الغفار – الرياض ١٩٨٠ ه.
- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، من منشورات دار الهجرة، إيران، قم.
- الكتاب، لسيبويه الناشر، مكتبة المتنبي – القاهرة، المطبعة الأميرية، بولاق مصر ١٣١٦ه.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل، لِلْزَمَخْشَرِيّ، مطبعة الحلبي بمصر، ١٩٥٤م.
- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، طبعة بولاق وطبعة دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصيف، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة١٩٩٩م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، الناشر، مكتبة المتنبي القاهرة.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق، علي محمد البجاوي وآخرون الناشر، مكتبة أنوار التراث – القاهرة، ط٣.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السّري شرح وتحقيق، عبد الجليل عبده شلبي، الناشر، عالم الكتب.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X

- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس أحمد بن محمد تحقيق، محمد علي الصابوني، الناشر، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩ه.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، الناشر، عالم الكتب، ط٣، ١٤٠٣ه- ١٩٨٣م.
- معجم مقاييس، اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، ١٩٦٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط٢، ١٩٦٩م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر، القاهرة، ط٣، ١٤١٥ه – ١٩٩٤م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، تحقيق: الحجيري، المعهد الألماني للأبحاث١٩٨٨م.

ISSN : 2537-0421 eISSN : 2537-043X